الفصل الأول : الجملة الاسمية ونواسخها .
المبحث الأول : الجملة الاسمية
المطلب الأول :تعريف الاسم وعلامات
المطلب الثاني :مفهوم الجملة الاسمية
المطلب الثالث :مكونات الجملة الاسمية
المطلب الرابع :التطابق في الجملة الاسمية
المبحث الثاني : العامل و النواسخ في الجلمة الاسمية
المطلب الأول : العامل ومعايير تحديد الجملة الاسمية
المطلب الثاني :ظاهرة التقديم و التأخير
المطلب الثالث : ظاهرة الحذف واغراضه
المطلب الرابع : مفهوم النواسخ و انواعها

المطلب الأول :
تعريف الاسم وعلاماته :
تعريف الاسم لغة : سمة الشيء علامته ، وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث ، فان كلا منها علامة على معناه .
اصطلاحا : مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاث [1] وجاء في قطر الندى وبل الصدى ، فأما الاسم يعرف ((بال)) كالرجل ، وبالتنوين كرجل وبالحديث عنه كتاء ضربت
أقسام الاسم : وهو ضربان : معرب وهو ما يتغير أخره بسبب العوامل الداخلة عليه كزيد ومبني وهو بخلافة : كهؤلاء في لزوم الكسر ، وكذلك حذامة الامس في لغة الحجازيين

[1] جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابي هشام النحوي تص : محمد ابو فضل عاشور ، دار احياء التراب العربي (بيروت) ،ط 12 K z (1422K2001) K 1

وكأحد عشر وإخوته في لزوم الفتح وكقبل وبعد وإخوتهما في لزوم الضم آدا حذف المضاف إليه ونوى معناه ، وكمن وكم في لزوم السكون ، وهو أصل البناء .[1]

المطلب الثاني :

مفهوم الجملة الاسمية :

يعتبر النحاة أن الجملة الاسمية هي ما تصدرها اسما ، وان كان يحتل صدارتها فعل فهي فعلية و اتخذوا هده القاعدة معيار للتصنيف ، يقول ابن هشام : (فالاسمية هي التي صدرها اسم ، كزيد قائم وهيهات العقيق،قائد الزيدان (...)والفعلية هي التي صدرها فعل ،كلام زيد ،ضرب اللص ،كان زيد قائما ، ظننته قائما ، يقوم زيد ، قم) [2]

ويقول كذلك ابن الانباري : (فأما الجملة الاسمية فما كان الجزء الأول منها اسما ، وأما الجملة الفعلية فما كان الجزء الأول منها فعلا [3] .

ثم يضيف ابن هشام تنبيها حيث يقول : (مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليها من الحروف ، فالجملة من نحو : أقائم الزيدان ، أزيد أخوك ..... اسمية أقام زيد ، وقد قام زيد ..... فعلية)).

الجملة الاسمية تتألف من مسند إليه و مسند أو خبر أو مبتدأ لابد أن يكون اسما او ضميرا ، وأما المسند أو الخبر فلا بد ان يكون وصفا او ينتقل إليه من الاسم او الجملة او الجار و المجرور و الظرف ، مثل : محمد مجتهد ، محمد أخوك ، محمد في البيت ، محمد عندك ، محمد مبكرا .[4]

وجاء في (الكليات) لابي البقاء : ((و الجملة الاسمية موضوعة للأخبار بثبوت المسند و المسند اليه بلا دلالة على تجدد و استمرار ، وادا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام و الاستمرارية و الثبوت بمعونة القرائن .

---

[1] جمال الدين ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، نص ، يوسف الشيخ محمد البقاعي دار الفكر ، بيروت ، ط 1 (1418 هـ، 1997) ، ص 23،24 .

[2] ابن هشام الانصاري ، المغني البيب ، ص '420

[3] ابو بركات الانباري ، اسرار العربية ،تح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ص 73 .

[4] محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة ، 2001 ، ص 79 .

وادا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجديديا ادا لم يوجد داع الى الدوام وندكر مثالين [1]

في الجدول يوضحان طرفي الاسناد الاساسيين (مسند اليه و مسند) :

الجملة الاسمية	المسند اليه	المسند
زيد اخوك	زيد	اخوك
بشير صاحبك	بشير	صاحبك

المطلب الثالث : مكونات الجملة الاسمية

مكونات الجملة الاسمية :

المبتدأ :

لغة :

بدأت الشيء بدء ابتدأت به ، وبدأت الشيء فعلته ابتداء ، وبدء الله الخلق و أبدأهم ، وتقول فعل ذلك عودا وبدء ، وفي عوده وبدئه ، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه ، وفلان ما يبدأ

[1] دكتور فاضل صالح السمرائي ، الجملة العربية تاليفا واقسامها ، دار الفكر ، طبعة الاثانية 1427 هـ، 2007 م .

وما يعيد ، أي ما يتكلم ببادئه ولا فائدة و البدء السيد الاول في السيادة [1] وبدأ به كمنبع يبدأ بدئ ، وبدأ الشيء فعله ابتداء أي قدمه في الفعل كأبدأه رباعيا ، وابتدأه كذلك ، واسمه تعالى المبدأ : هو الذي أنشأه الأشياء واخترعها ابتداء من غير سابق مثال ، ويقال لك البدء و البدأة و البداءة [2].

اصطلاحا :

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لاستناد ، فالاسم جنس يشمل الصريح ، كزيد في نحو ((زيد قائم)) و المؤول في النحو : وأن صاموا ، في قوله تعالى : ((وأن تصوموا خير لكم)) فانه مبتدأ مخبر عنه وخرج ((بالمجرد)) ، نحو، نحو ((زيد)) في ((كان زيد عالما)) ، فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلاثة ، فإنها وإن لم يتجردت لكن الاسناد معها ، ودخل نحو قولنا : ((لإسناد)) ما إذا كان المبتدأ مسند إليه ما بعده نحو : ((زيد قائم)) ، وأما إذا كان المبدأ مسندا إلى ما بعده نحو : ((أقائم الزيدان)) وتعددت المفاهيم في تحديد مفهوم المبتدأ [3] فابن الانباري يعرفها : ((إن قال قائل ما المبتدأ ؟ قيل كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا[4]

اما ابن الحاجب فيقول : ((المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسند اليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي و ألف الاستفهام ، رافعة لظاهر ، مثل : زيد قائم وما قائم الزيدان ، أقام الزيدان

.ويقول الرضي : اسم مشترك بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعها في حد لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها فإذا اختلف الشيآن في الماهية لم يجتمعها في حد ، فأفراد المصنف لكل منهما حدا [5].

يقول ابن هشام في أوضح المسالك (المبتدأ) اسم أو بمنزلته مجرد من العوامل اللفظية او بمنزلته مخبر عنه أو وصف رافع لمكتف به [6]

وذهب أبو علي المكارم أن المبتدأ اسم معين لدلالة ، مرفوع مجرد من العوامل اللفظية وغير الزائدة وشبهها ، وقع مسند اليه ، انه محكوم عليه وليس محكوما به ،أي الشخص أو الشيء أو الذات التي يناط لها الحكم [7].

مسوغات الابتداء بالنكرة :

ويقع المبتدأ نكرة إن عم أو خص نحو (ما رجل في الدار) (إله مع الله) (ولعبد مؤمن خير من مشرك) ، وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا وانهاها بعض المتأخرين الى نيف و ثلاثين موضوعا أنها كلها ترجع الى الخصوص و العموم فليأمل ذلك[8]

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، اسماعيل بن حمادة الجوهري ، تحقيق أحمد الغفور لعطار ، الطبعة الثانية بيروت ، دار العلة للملايين ،1399، مادة بدأ

[2] تاج العروس من جواهر القاموس لإمام اللغوي محي الدين ابي الفيض السيد محمد مرتضي الحسني الوسطى الزبيدي الحنفي ، نزيل مصر ، الطبعة الخيرية 1306 ه ، مادة (بدأ) .

[3] جمال الدين ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تص ، يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الفكر ، بيروت ، ط 1 (1478 ، 1997 م).

[4] الانباري ، أسرار العربية ص 66 .

[5]الرضي ، شرح الكافية ، 248

[6]ابو المكارم ، الجملة الاسمية ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2007 ، ص 36 .

[7] جمال الدين ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تص : يوسف النسخ محمد البقاعي ، بيروت ، ط 1 (1418 ، 1997)ى ، ص 155 .

[8]د، علي ابو المكارم ، الجملة الاسمية ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1 2007 ، ص 32،31 .

احكام المبتدأ : وأحكامه عند النحاة :
أولا : الاسمية : لا يكون المبتدأ فعلا ولا حرفا ولا خالفه
ثانيا : الرفع : حق رفع المبتدأ أن يكون مرفوعا دائما ومن ثم إذا جاء غير مرفوعا لفظا بسبب دخول حرف جر زائدة او شبهه وجب ان يكون مرفوعا محلا وقد اختلف النحويون في عامل الرفع فيه ، ويمكن ان نميز في هذا المجال اتجاهان اساسيان في تراث النحو :
الاتجاه الأول : وهو البصريون يرى ان عامل الرفع في المبتدأ معنوي هو الابتداء وقد اختلفوا في تحديد معناه ، منهى من يرى انه "التعري من العوامل اللفظية " وقد رد هذا التفسير بان التعري لا يصلح ان يكون سببا ، ذلك ان عوامل تواجب عملا و العدم لا يوجب عملا اذا لابد للموجب و الموجب من الاختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء طلها نسبة واحدة ومنهم من يفسر الابتداء بانه (ما في نفس المتكلم ، يعني من الاخبار عنه لان الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ ومنه من يتجه الى ان الابتداء (اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان كان خبرا عنه ، و الاولوية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به وكانت رتبته مقدمة على غيره .
الاتجاه الثاني : الكوفيون : يرفض ان يكون عامل الرفع في المبتدأ الابتداء ، اذ الابتداء لا يخلو ان يكون شيئا من كلام العرب عند إظهار او غير شيء ، فان كان فلا يخلو أن يكون اسما او فعلا او اداة من حروف المعاني ، فان كان اسما فينبغي ان يكون قبله اسما يرفعه ، وكذلك ماقبله الى مالا غاية لاه ، وذلك محال [1]
واذا كان فعلا فينبغي ان يقال : زيد قائما ، ، كما يقال : حضر زيد قائما وان كان اداة من الادوات لا ترفع الاسماء على هذا الحد ، وان كان غير شيء فالاسم لا يعرفه الا الرافع موجود غير معدوم ومتى كان غير هذه الاقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف وقد رد البصريون بدورهم بهذا الاتجاه محاولين تأكيد كون العامل بالمبتدأ معنويا لا لفضيا ، وان الحق ان هذا الخلاف كله كما قال الاشموني تعليقا عليه لفظي ولا تترتب عليه فائدة ، وهو نتيجة ضرورية لنظرية العامل التي تفترض تلازم الاطراف الثلاثة في كل حركة اعرابية ظاهرة او مقدرة : العامل الذي يحدثها و المعمول الذي يحملها و الاثر الاعرابي الظاهر و المقدر [2]

الخبر :
لغة : قال ابن منظور خبرت الامر اي علمته ، او خبرت الامر اذا عرفته على حقيقته و الخبر (النبأ) وخبره بكذا ، واخبره نباه [3] .
وجاء في تعريف الخبر في شرح قطر الندى لابن هشام الانصاري هو المسند الذي تم به مع المبتدأ فائدة [4]وفي اوضح المسالك الى الفية ابن مالك يقول : (و الخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل فانه ليس مع المبتدأ وفاعل

[1] المرجع السابق ، ص 32،33 .
[2] المرجع نفسه ، ص 31،32،33 .

[3] ابن منظور لسان العرب ، مادة خبر .
[4] جمال الدين ابن هشام الانصاري شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص 155 .

الوصف هو اما مفرد اما جملة [1]ويعرفه ابن يعيش – بانه (الخبر المستفاد الذي يستقيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تماما [2] و السكاكي عرضه آراء المتقدمين في صدق الخبر وكذبه ، واكتفى بالتنبيه على استغناء الخبر و المطلب على التعريف الحدي [3] قال المبرد " ما جاز على قائله التصديق و التكذيب و الخبر ثلاثة انواع :

الخبر المفرد : المفرد هنا هو ما ليس مركبا ، وعلية فالخبر المفرد هو ماليس جملة ولا شبه جملة حتى ولو كان مثنى او مجموعا ، ويأتي جامدا مشتقا و المراد بالجامد ماليس فيه معنى الوصف : (هذا حجز) وهذا النوع لا يتضمن ضميرا على المبتدأ إلا إذا كان في معنى المشتق نحو : (زيد أسد) أي شجاع ، ويرى الكوفيون أن الجامد أيضا يعود على المبتدأ لأنه لابد من ربط الخبر بالمبتدأ أما المراد بالمشتق معنى الوصف وجاء على صيغة صرفية معنية من مادة حرفية أصلية وهو يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ إلا إذا رفع ظاهر : خالد مجتهد أخوه ، فمجتهد خبره رفع فاعلا وهو لفظ (أخو) وانه اسم فاعل من الفعل اجتهد ولا يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ (خالد)لأن الذي اجتهد هو أخوه .

الخبر جملة : هو ماكان جملة فعلية مثل (الله يبسط الرزق ، او جملة اسمية مثل المؤمن أخلاقية حسنة ، ويشترط في الجملة الخبر ان تشمل على رابط يربطهما بالمبتدأ و الرابط اما الضمير الظاهر كالهاء في (الاقة) من المثال الثاني ، او المستر في الفعل يبسط في المثال الاول او المقدر مثل : القمح مد بدينار ، أي مد منه بدينار فالهاء في منه ضمير يعود على المبتدأ القمح ، وإما اسم إشارة يشاره يشار به الى المبتدأ كقوله تعالى : ((ولباس التقوى ذلك خير)) واما اعادة المبتدأ بلفظة الحاقة ما الحاقة او بمعناه كقوله تعالى ((قل هو الله احد)) .
او بلفظ اعم منه مثل : خالد نعم الرجل اعم من خالد لان رجل ، وليس كل رجل خالد .

الخبر الواقع شبه جملة :

وظرفا منصوبا نحو قوله تعالى : ((والركب اسفل منكم)) وجار وجرور (كالحمد لله رب العالمين) وتعليقاتهما بمستقر او استقر محذوفين .[4]

وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر او استقر ، و الاول اختيار جمهور البصريين ، وحجتهم ان الحذوف هو الخبر هو الخبر في الحقيقة و الاصل في الخبر ان يكون اسما مفرا و الثاني اختيار الاخفش و الفارسي و الزمخشري وحجتهم ان الحذوف عامل النصب في لفظ الظروف وحل الجار و المجرور ، و الاصل في العامل أن يكون فعلا .

تعدد الخبر :

يجوز ان يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الاصل نحو : ((زيد قائم)) او بأكثر كقوله تعالى : ((وهو الغور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد)) وزعم بعضهم ان الخبر لا يجوز تعدده ، وقدر لما عدا الخبر الاول في هذه الآية مبتدآت أي : وهو الودود ، وهو ذو العرش ، واجمعو على عدم التعدد في مثل : ((زيد شاعر وكاتب)) وفي نحو : الزيدان شاعر و كاتب وفي نحو : هذا حلو حامض ، لان هذا كله لا تعدد فيه في الحقيقة ، اما الاول فلان

---

[1] ابن هشام الانصاري ، اوضح المسالك ، ص 66 .
[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 87/1 .
[3] السكاكي ، ت (626) ، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي ، ط 1 ، مصر ، 1937 م ، ص ، 79 .
[4] جمال الدين ابي هشام الانصاري

الاول خبر و الثاني معطوف عليه ، واما الثاني فلان كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد ، واما الثالث فلان الخبرين في معنى الخبر الواحد اذ المعنى : هذا مز [1].

المطلب الرابع :

التطابق و الجملة الاسمية : يعني تطابق العلاقة التي تربط طرفي الاسناد في الجملة – هما المبتدأ و الخبر – من حيث الجنس تذكيرا و تأنيثا ، ومن حيث العدد وتثنيته وجمعا ، ويرى النحويون إن الأصل الذي يجبى الالتزام به تحقيق التطابق باطراد – جنسا ونوعا – بين المبتدأ و الخبر ، أي يجب ان يوافق الخبر مبتدأه تذكيرا افرادا وتثنية ، وجمعا .

ويتخذ هذا التطابق بين الخبر و المبتدأ صورتين متميزتين :

الاولى : التطابق المباشر : ويكون بأفراد الخبر او تثنيته او جمعه وتذكيره او تأنيثه لموافقه المبتدأ مفردا او مثنى او جمعا ، مذكرا او مؤنثا .

الثانية : التطابق الغير مباشر يكون في الاصل باحتواء الخبر على رابط يربطه بالمبتدأ مطابق له جنسا وعددا [2] أي موافق له تذكير وتأنيثا افراد وتثنية وجمعا ويكون تطابق غير مباشر إذا كان الخبر تركيبا اسناد معيارا للمبتدأ في المعنى نقول : الطلب قدم ابوه ، و الطلبات قدما ابوهما ، و الطلاب قدم ابوهم ، و الطالبتان اوهما مسافر ، و الطلبات ابوهما مسافر ، و الطالبات ابوهن مسافر .

اما التركيب الاسنادي الذي يؤدي نفس المعنى فليس في حاجة الى رابط كما سبق ، و الاصل في الرابط ان يكون ضمرا وقد تكون ثمة روابط اخرى تنوب عن الضمير وتؤدي وظيفته وهذه الروابط نوعان : نوع يظهر فيها التطابق : (كالإشارة – تكرارا لفظ المبتدأ وعطف ما يحتوي على الضمير ، على لفظ الخبر ونوع لايظهر التطابق فيها ، ولكن يتضمنه كالعموم في لفظ الخبر بحيث يشمل المبتدأ .

- التطابق بين المبتدأ و الخبر حالات خالف فيها الخبر المبتدأ حسنا او عدادا ، وهذه الحالات حصروها في موضوع نشير لأهمامها :
- المخالف النوعية : اجاز النحويون وقع المخالفة بين المبتدأ و الخبر تذكيرا و تأنيثا في مواضيع اهمها :
- اذا كان المبتدأ هو الخبر من حيث المعنى نحو : الاسم كلمة ، وهذا فاطمة إذا كان الاسم المشار اليه فاطمة .
- قصد الدلالة على التعظيم او التكبير كما لو قيل هذه المرأة رجل قص
- قصد الدلالة على التعليل او التحفير : هذا الرجل امرأة [3]

المخالفة العددية :

اجاز النحاة ايضا وقوع المخالفة بين المبتدأ وخبره في الافراد و التثنية في مواضع

- إذا كان المبتدأ ذا أجزاء نحو : هذا الثوب أخلاق ، وهذه البرمة أعشار .
- إذا قصد بالجمع الحكم على افراده فردا نحو : الرجال صديق ، أي كل من الرجال صديق .

---

[1] المرجع نفسة ص 161 ، 162 .

[2] د، علي ابو المكارم ، الجملة الاسمية ، مؤسسة المختار للنشر و التزيع ، القاهر ، ط 1 (1428 ، 2007) ، 4 ص 49 .

[3] المرجع نفسه ، ص 51 ،50 .

- إذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى و الخبر اسم مشتق : نحو : الجيش منتصر .
- إذا كان المبتدأ مفردا مجموع المعنى ، و الخبر اسم جامد جازت المطابقة و المخالفة لسبب بلاغي ، نحو : الجيش رجل واحد ، و الجيش رجال أشداد ، وهؤلاء جيش عظيم ، وهؤلاء جيوش لا تقهر .
- اذا كان المبتدأ مجموع اللفظ مفرد المعنى واخبر اسم مشتق نحو : السحب عالية و الطريق سيئة [1]
- اذا كان المبتدأ جمعا و الخبر اسم تفصيل كان فيه التفضيل :

أ- فاذا كان الاسم التفضيل مقترنا بمن فالتطابق في المجرور من نحو : هؤلاء أفضل من غيرهم .

ب – وإذا كان اسم التفضيل مضافا الى اسم جامد وجب أن يكزن اسم جمع ، نحو : هؤلاء أول حزب ، وهم افضل جمع ، أو جمعا متطابقا للمبتدأ : هم اعظم الرجال .

ج – وإذا كان اسم التفضيل مضافا الى اسم جامد وجب أن يطابق المشتق المبتدأ ، نحو : هؤلاء أفضل المقاتلين .

وتأمل مواضيع المخالف النوعية و العددية يكشف عن ان المخالفة فيها صورية اكثر منها حقيقة وان مفرها الى رعاية بعض الخصائص التي تميز اللفظ ، أو المعنى ، أو السياق .

فمراعاة البنية اللفظية للمبتدأ أو الخبر ملحوظة في الموضوع الاول من مواضيع المخالفة النوعية واعتبار الدلالة المعنوية واضح في الموضوع الاول من مواضيع المخالفة العددية ، التي ينبغي استثناء الموضوع الثالث منها ، لأنه لا مخالفة فيه ، واما بقية المواضيع فهي اعتراضية بدورها اعتبار الخصائص اللفظية او المعنوية او السياقية وهكذا يسلم لنا القول بان المطابقة النوعية و العددية واجبة الرعاية في الجملة الاسمية سواء بصورها المباشرة وغير المباشرة [2]

[1] المرجع السابق ، ص 51 .
[2] المرجع نفسه ، ص 50 .

المبحث الثاني :

المطلب الأول :

العامل في الجملة الاسمية : وينقسم الى قسمين

ـأ – العامل المعنوي : يقول ابن الانباري عن العامل المعنوي : " ... واما المعنوي فلم يأت إلا في موضوعين عند سيبوية أثر البصريين ... أحدهما الابتداء ، و الثاني وقوع الفعل مضارع موقع الاسم "[1]. ويقول خليل عمارية عن العوامل المعنوية انها " العوامل التي يظهر اثرها على بعض الكلمات في الجمل ، ولا وجود لها في مظاهر القول " [2] .

ـ ب ـ العامل اللفظي : وهي كان و اخواتها وظن و اخواتها وإن واخواتها

العامل في المبتدأ و الخبر :

وقع خلاف بين مدرستي البصرة و الكوفة عن العامل في المبتدأ ، فذهب البصريون الى ان عامل الرفع في المبتدأ هو التعري عن العوامل اللفظية وذهب الكفيون الى انه يرتفع للخبر فهما مرتفعان أي ان المبتدأ مرفوع بالخبر و الخبر مرفوع بالمبتدأ .

يقول الراضي في شرح الكافية : " العامل في المبتدأ قال البصريون : هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل السناد(اليه) ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء .

واعترض بان التجريد أمر عدمي فلا يؤثر ، ... وقال الكسائي و الفراء هما مترافعان ، ... وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه "[3]

معايير تحديد الجملة الاسمية :

تحدد الجملة الاسمية بالعنصر الذي تبتدئ به وتتميز عن الفعلية بالعنصر الذي تبتدئ به إذ يشترط أن يكون اسما ، يقول ابن هشام : " الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم "[4] ثم يقول ايضا : " مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ... و المعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو : كيف جاء زيد فعلية ومن النحو : فأي آيات الله تنكرون ، ومن نحو : فريقا كذبتم وفريقا تقاتلون فعلية ، لان هذه الاسماء في نية التأخير ...[5] وقول كذلك ابن هشام : ((وأما نحو " زيد قام " فالجملة اسمية لا غير ، لعدم ما طلب الفعل)) .

---

[1] الانباري ، اسرار اللغة ، ص 66 .

[2] خليل عميرة ، في التحليل اللغوي ، مكتبة المنار ، طبعة 1 ، 1987 ، ص 62 .

[3] الرضي ، شرح الكافية ، ص 253 .

[4] ابن هشام ، المغني ، جزء 2 ، ص 420 .

[5] المرجع نفسه ، ص 421 .

ويقول عبد القادر المهيري ..." ومن اهم هذه المبادئ ان علامات الاعراب تدل على المعاني المختلفة التي تؤدها الاسماء في الجملة فعلامة اعراب الاسم رهينة ما نسميه بوظيفته في الكلام ...
ومن المعلوم ان الفاعل لا يتغير حكمه اذا تأخر عن الفعل ، اما اذا احتل صدر الجملة فهو عرضة لأنه ينصب بان او احدى اخواتها ولا يتسنى اذا ذاك – حسب منطق النحاة – ان يعتبر فاعل ، ومن المبادئ الاخرى التي تعين على فهم هذا امنطق تحليلهم الكلام على اساس المحل من الاعراب واعتبارهم اللواحق التي تتصل بالفعل لبيان جنس الفاعل وعدد ضمائره أي الاسماء .
فالجملة حسب هذه النظرة مجموعة من المحلات من الاعراب فلكل اسم محل و المحل الواحد لا يحتله الا اسم ولا يمكن ان يتسع للاسمين ....
... لكل هذه الاعتبارات عدد الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل جملة اسمية وفضل النحاة تجشم ما بنجم عن ذلك من تعقيد في تحليل على التزام واقع اللغة وطبيعة التركيب [1] .

معايير تحديد الجملة الاسمية عند المحدثين :

حاول المحدثون دراسة الجملة الاسمية دراسة لسانية وناقشوا المعايير التي وضعها القدامى قضية الاسمية هذه تناوله العديد من المحدثين بالنقاش حول مسالة الجملة المبدوءة باسم اسمية كما قال النحاة القدامى حيث قابلوها بكثير من الرفض وذهبوا الى ان المعيار المعتبر عند النحاة القدامى كان معيار الشكلي ، او كما يصفه د مهدي المخزومي : " وهو تحديد ساذج ، يقوم على اساس من التفريق اللفظي المحض ." [2]
ويقول كذلك د. خليل عمايرة : " لاريب أن من يدقق النظر ويقلب هذه الجمل ، يرى ما في هذا التقسيم من اعتماد كلي على الشكل او المبنى دون المضمون ، او المعنى ، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الاطار الذي تنظم فيه الجملة ، وكان من نتائجه كذلك الخلط الواضح في ادراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية و الفعلية دون ان تقبلها ... كما في هيهات العقيق ، التي هي جملة فعلية مع انهم يسمون هيهات ايم فعل "[3].
ويحدد المخزومي الجملة الاسمية ومعيار تحديدها : " هي التي تدل فيها المسند على الدوام و الثبوت ،او التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند ، اتصافا ثابتا غير متجدد ، او بعبارة اوضح : هي التي يكون فيها المسند اسما " [4]
ويطرح عبد القادر المهيري اشكالا حول مفهوم المسند – من خلال ماذكره عنه ابن هشام و القدامى – و المقاييس التي تضبطه حيث يقول :" هل هي مقياس متعلقة بدوره المعنوي وبأهميته في التعبير ، ام بحكمه في الاعراب ؟
"ثم لماذا اعتبر النحاة الجملة المبدوءة باسم مرادف بفعل جملة اسمية ؟ يجيب مرة اخرى عبد القادر المهيري : " الجواب عن هذا السؤال نجده بلا شك في بعض المبادئ المعتمدة في النحو العربي ، ومن اهم هذه المبادئ أن علامات الاعراب تدل على المعاني المختلفة التي تؤديها الاسماء في الجملة فعلامة اعراب الاسم رهينة ما

[1] عبد القادر المهري ، نظرات في التراث اللغوي العربي ، دار الغرب الاسلامي ، ص 46 ، 47
[2] مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ،ص32.
[3] خليل عماية ، في نحو اللغة وتركيبها ، ص 81 .
[4] مهدي المخزومي ، في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، ص 42

نسميه بوظيفته في الكلام ... ومن المعلوم ان الفاعل لا يتغير حكمة اذا تأخر عن الفعل اما اذا احتل صدر الجملة فهو عرضة بان ينصبوا : بان او احدى اخواتها ولا يتسنى اذ ذلاك حسب منطق النحاة ان يعتبر فاعلا .
وينتهي عبد القادر المهيري الى ام : " النتيجة من كل هذا الفصل بين الجملة الاسمية و الجملة الفعلية ينبغي ان يقع على اساس اخر وهو نوع العناصر الاصلية المكونة لكل واحد منها فلا تعتبر الجملة اسمية الا اذا خلت من الفعل ، وتوضع في تصنيف الجمل الفعلية كل جملة تضمنت فعلا بغض النظر عن رتبته "[1]

المطلب الثاني :
ظاهرة التقديم و التأخير :
تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا وجوازا :
الأصل عند النحاة تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ((لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعليقه فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به))[2]فالأصلتأخير الخبر ويجوز تقديمه اذا من اللبس [1].

[1]عبد القادر الميهري ، نظرات في التراث الغوي العربي ، دار الغرب الاسلامي ، صفحة 48،46،45 .
[2]التصريح بمضمون التوضيح ، 170/1

ويقول عبد القادر الجرجاني :" اعلم ان مرتبة الخبر ان يكون بعد المبتدأ ، لأنه اذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء ، ويجوز تقديم على المبتدأ ، وتكون النية به التأخير ، وتقول " منطلق زيد " و " ضربته عمرو" ، فيكون ضربته ومنطلق مقدمين في اللفظ مؤخرين في النية [2] ويرى النحاة ان الترتيب بين المبتدأ و الخبر له ثلاثة اقسام :

-1 قسم يجب فيه التزام الاصل ، فيتقدم المبتدأ ويؤخر الخبر .
-2 قسم يجب فيه مخالفة الاصل ، فيتقدم الخبر ويأخرالمبتدأ .
-3 قسم يجوز فيه تقديم الخبر او تأخيره ، وتأخيرالمبتدأ واو تقديمه .

وقد اختلف النحاة في تقديم الخبر على المبتدأ ، فذهب البصريون الى جوازه وذهب الكوفيون الى عدم جوازه واحتجوا بقولهم : انما لا يجوز ، لأنه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهرة ،ولا خلاف ان رتبه ضمير الاسم ان يكون بعد ظاهر [3].
ورد البصريون حجتهم بقولهم : وان كان مقدما في اللفظ الا انه متأخر في التقدير[4].

و الارجح ما ذهب اليه البصريون فيجوز ان يتقدم الخبر على المبتدأ سواء اكان الخبر مفردا او جملة ، وقد جاء ذلك في كلام العرب واشعارها وجاز تقديمه لكثرة استعماله [5]، يقول سيبوية عن هذا التقديم " وزعم الخليل _ رحمه الله _ ان يستقبح ان تقول : قائم زيد وذاك اذا لم تجعل قائما مقدما مبينا على المبتدأ ، كما تؤثر وتقدم فتقول ضرب زيد عمر ، وعمر على ضرب مرتفع ، وكان الحد ان يكون مقدما ، وذلك قولك : تميمي انا ، و مشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله وخر صفتك " [6]، واصدر ابن جني عاما حكما عاما يظم هذا الباب حيث يمتنع المعمول المرفوع على عامله ، فيقول :" ليس في الدنيا مرفوعا يجوز تقديمه على رافعه فأما الخبر و المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لان رافعة ليس المبتدأ وحده ، انما رافع له المبتدأ او الابتداء جميعا ، فلم يتقدم الخبر عليهما معا ، وانما تقدم على احدهما ومه المبتدأ ، فهذا لا ينتقص لكنه على قول ابي الحسن مرفوع الابتداء وحده ، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه [7].
ولقد حصر ابن مالك حلات جواز تقديم الخبر في قوله :" ويجوز تقديم ان لم يوهم ابتدائية الخبر او فاعلية المبتدأ ، او يقرن بالفاء ، او بلفظ او معنى في الاختيار ، او يكن لمقرون بلام الابتداء ، او ضمير الشأن ، او شبيه او لأداة استفهام ، او شرط ، او مضاف الى احدهما ، ويجوز نحو : في داره زيد اجتماعا ، وكذا في داره قيام ، وفي دارها عبد " هند " عند الاخفش .

الامام بهاء الدين ابن عقيل ، كتاب التسهيل لابن مالك المساعد في تسهيل الفوائد ، تح ، محمد كامل بركات ، دار المدني و النشر ، جدة ، ص 220/1 [11]
[2] المقتصد ، ص 203/1 .
[3]ابن يعيش ، شرح المفصل ، ص 1/ 92 ، 93 .
[4] الانصاف في مسائل الخلاف ، ص 68/1 ، 69 .
[5]ابن يعيش ، شرح المفصل 92/1 .
[6]سيويه ، الكتاب 127/2 .
[7]ابن جني ، الخصائص ، 385/2 .

أولا :

تقديم الخبر على المبتدأ وجوبا :

أ- **الخبرمقدم شبه جملة و المبتدأ مؤخر نكرة :** قد يتقدم نحو في الدار زيد ، وعلى التمر مثلها زبدا ، وانما وجب في ذلك تقديمه لان تأخيره في المثال يقتضي التباس الخبر بالصفة فان طلب النكرة الوصف لتخصيص به طلب حثيث ، فالتزم تقديمه دفعا لهذا التوهم ، وفي الثاني عود الضمير على متأخر لفظا ورتبته [1] وفي مثال اخر يقول الفرزدق :

فالله ارض قد اجنت يميته وكان بها ينكى العدو المراجم [2]

(الله) في البيت ، خبر مقدم ، (شبه جملة) ، من جار ومجرور ، وارض المبتدأ مؤخر واجب تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الحالة لانها نكرة غير مخصصة ، و الخبر شبه الجملة اما اذا اخصصت الفكرة فيجوز النحاة تقديم الخبر عليه ، ومنه يقول الشاعر :

له راحة بيضاء يندى بناناها قليل اذا اعتل البخيل اعتلالها [3]

فالخبر شبه جملة (له) مقدم (وراحته) مبتدأمؤخر ، و النكرة (راحة) مخصصة لأنها موصوفة ب (بيضاء) ، ويجوز تقديم الخبر عليها فنقول (راحة بيضاء له) .

ب- الخبر شبه جملة جار ومجرور متقدما و المبتدأ معرفة مؤخرا جوازا :

يقول الفرزدق في ديوان :

لنا قمر السماء على الثريا ونحن الأكثرون حصى وغابا [4]

(لنا) في البيت الاول خبر مقدم من جار ومجرور ، و (قمر) مبتدأ مؤخر وفي

مثال أخر يقول :

لها هزم وسط البيوت كأنه منها بكفك الريش و الثمر [5]

الخبر هنا (لها) شبه جملة جار ومجرور ، و (هزم) مبتدأ مؤخر معرفة بالإضافة أي بإضافة (هزم) الى ظرف مكان (وسط) ، وقد جوز النحاة تقديم الخبر في هذا النمط .

ثانيا :

المبتدأ معرفة و الخبر مقدم جوزا :

---

[1] جمال الدين ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، دار الفكر لطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ط 1 ، ص 162 .

[2] المرجع نفسه ، ص 2 ،/284

[3] ديوان الفرزدق ، ص 0168/1 .

[4] المرجع نفسه ، ص 168/1 .

[5] الرجع نفسه ، ص 315/1 .

قد يتقدم نحو : (ابن زيد) ، وفي قول الشاعر ابن مناجي بعدكم سوف يلتقي ....به الركب من الجد واهل المواسم [1] كيف السلامة بعدما يتمنني .... وتركتني قلبي الايهم [2] (ابن) في البيت الاول : اسم استفهام ، ايضا في محل رفع الخبر مقدم و (السلامة) مبتدأ مؤخر ، اذا وقع بعدها نكرة فهي مبتدأ نحو : من اب لك ؟[3] ويجب تقديم الخبر على المبتدأ ، ان كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر [4] واذا امن اللبس ، وفقد ما وجب التقديم جاو التقديم و التأخير ، كقوله :

ان السماء لنا عليك نجومها و الشمس ممترقة وكل هلال يجوز فيه (نجومها عليك) .[5]

المطلب الثالث :

ظاهرة الحذف : حذف المبتدأ و الخبر أو جوازا :

يرى جمهور النحويون ان أصل أن يذكر طرفيا الإسناد في الجملة الاسمية وهما المبتدأ و الخبر ، لكن قد توجد قرينة لفظية او حالية تعني من النطق بإحداهما أو بهما معا ، ومن ثم يجوز حذف ما دلت عليه القرنية وأشارت إليه وذلك (لان الألفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى فاذا فهم المعنى بدون لفظ جاز ان لا يأتي به ويكون مرادا حكيما وتقديرا [6] ولا يقف الامر عند الجواز فحسب ، بل قد توجد بعض الاعتبارات هذا الحذف بحيث يصبح ذكر ما يجب حذفه سببا لفساد التركيب لمخالفته القواعد ، ولا يحذف إلا بدليل يقتضه المعنى او تفتضيه الصناعة النحوية وسواء تدل عليه قرينيه لفظية ام تدل عليه قرنية المقام [7].

و الحذف عند الخليل : الحذف قطف الشيء من الطرف ، كما يحذف طرف ذنب الشاه ، وفسر الفارابي الحذف بالإسقاط ، ذلك بقوله : ((وحذف الحرف أي اسقطه)) [8]

و الحذف نقيض الزيادة ، وكلامهما ظاهرة لسانية عامة ، وانما يقع الحذف لان المتكلم – طبقا لقانون الجهد الاقل – يجنح في كلامه الى حذف العناصر المكرر التي يمكن فهمها من السياق و الحذف نوع من المجاز .

---

[1] شرح الديوان ، 2/ 441 .
[2] الفرزدق ، الديوان ، 499/2 .
[3] ابن هشام ،المغني ، اللبيب ، ص 607 الباب الرابع .
[4] د خديجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج من الحديث الشريف ، دار الرشد للنشر ، (1265 ، 1981) ، ص 253 .
[5] شرح الديوان ، 329/2 .
[6] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 1/ 94
[7] د فاضل صالح السمراني ، الجملة العربية تاليفها و اقسامها ، دار الفكر (1422 ه 2002 م ، ص 75
الخليل بن احمد الفراهدي ، العين تحقيق مهدي المخزومي ، ابراهيم السمرائي ، مكتبة دار الهلال
[8] الحاء الذال الفاء .

و الحذف في بناء الجملة العربية هو احمد المطالب الاستعمالية حيث انه قد يعرض لبناء الجملة المنطوقة ، ان يحذف احمد العناصر المكونة لهذا البناء ، وذلك لا يأتي الا عندما تكون عناصر البناء الموجود مغنية في الدلالة ، كافية في اداء المعني المطلوب [1] وهذا يفصل النحويين في القول في المسالة في النقاط الاتية :

اولا : الحذف الجواري :

أ – حذف المبتدأ

ب – حذف الخبر

ج- حذفهما معا

ثانيا : الحذف الوجوبي :

أ – حذف المبتدأ

ب – حذف الخبر

أولا :

الحذف الجواري :

يرى النحويون انه يجوز حذف كل من المبتدأ و الخبر _ كما يجوز حذفهما معا _ اذا دل على المحذوف دليل .

وقد ذكر النحاة مواضع يطرد فيها الجوازي على النحو التالي :

أ – حذف المبتدأ جوازا في المواضيع اهمها ،

*/ في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ((وما ادراك ما الحطمة نار الله موقدة)) ، أي : هي نار الله ، وقوله تعالى : (أفأنبئكم بشر من ذلكم النار) .

*/ بعد الفاء الداخلة على الجواب الشرط ، نحو قوله تعالى : (من عمل عملا صالحا فلنفسه ، ومن اساء فعليها) ، أي فعله لنفسه واساءته عليها ، وقوله تعالى : (وان تخالطوهم فإخوانكم) أي فهم اخوانكم ،وقوله : (وان مسه الشر فيؤوس قنوط) ، أي فهو يؤوس .

*/ بعد قول النحو ، قوله تعالى : (وقالوا اساطير الاولين) ، وقوله : (قالوا ساحر او مجنون) ، أي هو ساحر او هو مجنون ، وقوله : (سيقولون ثلاثة) ، أي هم ثلاثة .

*/ بعد الشيء وقع الخبر صفة أي له في المعنى ، أي الذين اشتروا الضلالة بالهدى صم ، بكم ، عمي ، وكذلك يجوز حذف المبتدأ في غير هذه المواضيع وفي القرآن الكريم ، قوله تعالى : (سورة انزلناها وفوضناها) ، أي هي سورة ، وفيه (براءة من الله ورسوله) ، أي هذه براءة

ب – حذف الخبر وجوازا :

يكثر حذف الخبر ايضا إذا دل عليه دليل ومن ذلك :

*/ اذا وقع في جواب الاستفهام : نحو : زيد جوابا لسؤال : من قادم و التقدير : زيد قادم .

[1] ابن جني ، الخصائص 360/2 .

*/ بعد (اذا) الفجائية ، اذا جعلت حرفا ، نحو : خرجت فاذا السبع ، و التقدير : فاذا السبع حاضر او موجود.
*/ اذا افتضاه السياق ، نحو قوله تعالى : وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، و المحصنات من المؤمنات ، و المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم) ، أي حل لكم ، وقوله : (اكلها دائم وظلها) ..
ج – حذف المبتدأ و الخبر جوازا :
يرى النحويون جواز حذف المبتدأ و الخبر اذا دل عليهما من الموقف او السياق ، كما لو قيل من يلخص في واجبه فهو عظيم ، فقد حذف المبتدأ و الخبر كما ترى لدلالة السياق عليهما وحاجة الشرط اليهما [1]

ثانيا :
الحذف الوجوبي :[2]
*/ النعت المقطوع الى الرافع : للمدح و الذم او الترحم ، نحو: رأيت الرجل الكريم بالرفع ، فالكرم خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو ، وحو رحم الله عبده المسكين واعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بالرفع فيهما وذلك لان القصد من النعت ، انشاء المدح او الذم او الترحم ، ولو ظهر المبتدألا وهم الاخبار ، ولذلك غاية النعت الايضاح او التخصص لم يجب حذف المبتدأ فيه .
*/ المخصوص بالمدح او الذم : نحو : نعم الكتاب ، كتاب الله ، وبئس الزميل المنافق فالممدوح هو كتاب الله و المذموم هو المنافق ويعرب كل منهما خبر لمبتدألمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (هو) ، أي الممدوح او المذموم وكان سامعا سمع نعم الكتاب وبئس الزميل ، فسال عن المخصوص بالمدح او الذي هو ؟ فقيل له كتاب الله او هو المنافق .

[1]. دعلي ابو المكارم ، الجملة الاسمية ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ط 1 ، 2007 ، ص 62،61،59،60 .
[2] المرجع السابق ، ص 62 63 .

*/ ان يكون الخبر صريحا في القسم : نحو : في ذمتي لافعلن مايجب ان يفعل و التقدير في ذمتي يمين او عهد ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده .
*/ ان يكون الخبر مصدرا يؤدي معنى فعله ، وجو ويغني عن التلفظ به : نحو : صبر جميل وسمع وطاعة ، فكل منها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وذلك ان الاصل : اصبر صبرا جميلا واسمع سمعا واطيع فالمصدر ليكون اوقع في التعبير للدلالة على الثبوت و الدوام .
*/ بعد المصدر نائب عن الفعل : نحو : سقيا ل ، ورعيا لك ، ورعيا لك فالجار و المجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو .
*/ بعض الالفاظ الموسوعة : من انت ؟ محمد ، فمحمد ، خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره ، مذكورك وهو اسلوب ورد عن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه ، فأشبه الامثال في ادائه معنى محدد ومن ثم اجرى الامثال فلم يصح تغييره ، ونحو : ايضا : (لا سوء) عند الموازنة بين شيئيين ، فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره لا هما أو هذان سواء ، ومن النحاة من يرى ان الحذف في هذا الموضوع جائز لا واجب .

ب - حذف الخبر وجوبا :[1]

يحذف الخبر وجوبا في مواضع أهمها :
1/ وجب حذف الخبر قبل حوابي (لولا) و القسم الصريح ، و الحال الممتع مونهما خبرا وبعد واو المصاحبة الصرحة ، ونحو : ((لولا انتم لمنا مؤمنين)) ((ولعمرك لأقعلن))، وضرب زيد قائما ، وكل رجل وضعيته .
يحذف الخبر لأربعة مسائل :
*/ قبل "لولا" نحو قوله تعالى ((لولا انتم لكنا مؤمنين)) ، أي لولا انتم صددتمونا عن الهدى ، بدليل ان بعده ((انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم)).
*/ قبل جواب القسم الصريح : نحو: قوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتكم يعمهون)) أي لعمرك يميني او قسمي ، واحترزت بالصريح عن النحو ((عهد الله) ، فانه يستعمل قسما وغيره ، تقول في القسم : (عهد الله لافعلن) ، وفي غيره : (عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر ، تقول : (علي عهد الله) .
*/ قبل الحل الذي يمتنع كنها خبرا عن المبتدأ كقولهم : (ضربي زيد قائما) ، اصله ضربي زيد حاصل اذا كان قائما ، فحاصل خبر ، واذا ضرف الخبر مضاف الى " كان " التامة وفاعلها مستتر فيها عائدة على مفعول المصدر ، وقائما حال منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ ، فلا تقول : ضربي قام ، لان الضرب يوصف بالقيام وكذلك (اكثر شرب السويق ملتوتا) ، واخطب مايكن الامير قائما تقديره : حاصل اذا كان متلونتا او قائما وعلى ذلك فقس .
*/ بعد واو المصاحبة الصريحة : " كل رجل وضعيته " ، أي كل رجل مع ضيعته مقرونان ، و الذي دل على الاقتران مافي الواو من معنى المعية .

[1] جمال الدين ابن هشام الانصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ط 1 ، 1997 ص 167/166/165 .

أغراض الحذف:[1]

للحذف أغراض أبرزها

*/ الإيجار و الاختصار عند قيام القرائن ، نحو قوله تعالى (فاتوا بصورة من مثله ، وادعوا شهدائكم من دون الله أن كنتم صادقين ، فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) سورة البقرة 23،24 .

*/ الاستخفاف لكثرة دورانه في الكلام كحذف ياء النداء في نحو : (أيها الناس) ، وحذف نون (يكن) في نحو : ان لم يكن محمدا حاضرا) ، جاء الكتاب " هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفاف وذلك قولك ليس غير إلا كأنه قال ليس ذاك وليس غير ذاك ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب " .

*/ ظهور المعنى : نحو : قوله تعالى (أكلها دائم وظلها) ، الرعد 25 ، أي دائم وجاء في معاني القران للفراء : " وان كان المعنى معلوما طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز ويدخل ذلك في اب الإيجاز و الاختصار لعلم المخاطب به

*/ الابهام : وذلك اذا كنت تريد ابهام امر ما على مخاطبك فتحذفه نحو قولك تعالى لمن قال لك : الا تعطي كما تعطي الاخرون ؟ فتقول انا ا انا اعطيت ، فيقول لك : اعطيت وكم اعطيت ؟ فتقول لقد اعطيت وكفى ، فتبهم مقدار اعطيت و الجهة التي اعطيتها .

*/ مراعاة السجاع و الفواصل : نحو: احفظ الراس وما وعى و البطن و ما حوى واذكر الموت و البلى

*/ عدم تعلق غرض بذكره : وهو القران كثيرا ما نرى القرآن الكريم يحذف مالا يتعلق ، وغرض بذكره ويذكر ماهو محط الفائدة ويكثر هذا القصص القرآني بقوله تعالى في موسى عليه السلام : (اذهب الى فرعون انه طغى ، فقل هل لك الى ان تزكى ، واهديك الى ربك فتخشى ، فاراه الآية الكبرى ، فكذب فعصى) ، النازعات 17، 21

- في الآية الكريمة انه انتقل من راسا من تكليفه بالرسالة الموقف فرعون ولم يذكر انه ذهب اليه وقابله بانه لا يتعلق غرض بذكره ، فانه مفهوم من السياق ولكن ذكر ماهو محط الاهتمام وهو فحوى الرسالة وموقف فرعون وعاقبته ومآله.

*/ الاستهجان : لا ستقباح التصريح ، لذكره ، كقول عائشة رضي الله عنها : (ما رأى مني ولا رأيت منه)

*/ الاحتقار : كان تقول : غي ، حمار ، كلب ، فيقول لك صاحبك من هو ، فتقول لا اريد اجري اسمه على اللساني .

*/ التعظيم و التفخيم و نحوهما : من التعجب و التهويل لأنه في الحذف يذهب الذهن كل مذهب لما فيه من الابهام وذلك قوله تعالى : (لو ترى اذ يتوفى الذين كفرو و الملائكة يضربون وجوههم وادبارهم) .

[1] د،فاضل صالح السمرائي ، الجملة العربية تأليفها و اقسامها ، دار الفكر ، نشر ة توزيع ، سوق البتراء (حجيري) ساحة الجامح الحسني ، ط 2 ، (1427، 2007) ، ص ،104،96 .

*/ الكثير و المبالغة : نحو قوله تعالى : (انه من يتقي ويبصر فان الله لا يضيع اجر المحسنين) يوسف 90 فانه لم يقيد الاتقاء بشيء معين ، بل اطلقه في مايحسم اتقائه ، و القرآن الكريم قد يقيد الاتقاء وق يطلقه .
*/ التوسيع في المعنى : نحو : قوله تعالى (لا يفقهون الا قليلا) الفتح 15 ، فهذا يحتمل ان يكون المرادف فقها قليلا ، فيكونمفعولا مطلقا ويحتمل ان يكون المراد انهم لا يفقهون الا قليلا
*/ الذكر و الحذف للتوكيد وعدمه : قد يكون الذكر للتوكيد و الحذف لعدمه في قولك : اكرمت محمدا و خالدا) ، ومررت بمحمد وبخالد ، اكد من (مررت بمحمد وخالد) .

المطلب الرابع :[1]

مفهوم النواسخ :

لغة : أبطال الشيء وإقامة أخر مكانه ، في التنزيل قوله تعالى : (ماننسخ من اية او ننسها يأتي بخير منها)
و الآية الثانية ناسخة و الاولى منسوخة ونسخت الريح آثار الديار غيرتها ونخت الشمس الظل اذا ذهبت به وابطلته وحلت محله .
اصطلاحا : هي العوامل الفعلية او الحرفية التي تدخل على الجملة الاسمية ، فتغير وتنزل الحكم الاعرابي للمبتدأ .
و يعد ابن هشام من أوائل النحويين الذين تبلور على أيديهم هذا المصطلح و اتضحت معامله ،حيث جمع بين المعنى اللغوي و الاصطلاحي له ،اذا قال :النواسخ جمع ناسخ و هو في اللغة :- من النسخ بمعنى الإزالة ،يقال :نسخت الشمس الظل ،اذا ازالته ، وفي الاصطلاح :- ما يرفع حكم المبتدأ أو الخبر و هو ثلاثة أنواع :ما يرفع المبتدأ و ينصب الخبر و هو :(كان و أخواتها ،و ما ينصب المبتدأ و يرفع الخبر و هو : (ان و أخواتها) ، وما ينصبها معا و هو :(ظن واخواتها) ، ويسمى الأول من باب كان اسما وفاعلا ، ويسمى الثاني خبرا و فعولا ، ويسمى الأول من معمولي باب ان اسما ، و الثاني خبرا ، ويسمى الأول من المعمولي باب ظن مفعولا أولا و الثاني مفعولا ثانيا) .
وهذا هو توصل الية د. حسام السعيد النعمي في كتابه : (النواسخ في كتاب سيبوية) ، حيث قال : (ويبدو ان هذا المصطلح اللغوي قد تبلور واتضحت معالمه على يد ابن هشام الانصاري اذا استخدمه الاستخدام الدقيق الذي سار عليه المحدثون فيما بعد ،

[1] بدر الدين العيني ، نواسخ الجملة الاسمية في شرح سنن ابي داود ، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، ص 132،233 .

و الدليل على ذلك ان ابن منظور صاحب لسان العرب لم يذكر المعنى الاصطلاحي للنواسخ ، و هو بعد ابن مالك وابن هشام .

النواسخ :

النواسخ الفعلية :

تنسخ حكم المبتدأ و الخبر عند البصريين و حكم الخبر فقط عند الكوفيين, و هي تضيف على الجملة معنى الزمن, إذ تخلو الجملة الإسمية من الدلالة على الزمن, يقول تمام حسان: «و الواضح أن الجملة الإسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن, فهي تضيف المسند إليه بالمسند, و لا تشير إلى حدث و لا إلى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجمل, جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال, و هي الأفعال الناسخة, فأدخلناها على الجملة الإسمية, فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة»[1], فالمبتدأ يكون معها مرفوعا و الخبر منصوبا, و يتفق النحاة على ثلاثة عشر فعلا تؤدي هذا العمل وهي: ((كان, أصبح, أضحى, ظل, بات, صار, بات, صار, ليس)) و ألحق قوم منهم ابن مالك ب "صار" ما جاء بمعنها من أفعال و أربعة أفعال أخرى يشترط أن يتقدمها نفي وهي:« زال ماضي يزال, برح, فتئ, إنفك, أقنأ, ونى, رام» وأخيرا منها فعل واحد شرطه أن تسبقه "ما" المصدرية الظرفية وهو "دام".

1/أفعال المقاربة: تسمى أفعال المقاربة على سبيل المجاز أو التغليب إذ المقاربة حالة وسطية بين الترجي و الشروع, و قيل من باب تسمية الكل باسم الجزء, و هي تنقسم باعتبار دلالتها إلى ثلاثة أقسام:

أ-أفعال تدل على قرب وقوع الفعل في خبرها و هي ما يسمى الباب باسمها و هي:« كاد, كرب, أوشك, هلهل, أولى, ألم» و أشهرها "كاد" و أغربها "أولى".

ب-أفعال تدل على الرجاء هي: «عسى, اخلولق, حرى » وقد ذكر عبد السلام هارون أنها تدل على الأشياء, فأخرجت من نطلق البحث, إذ الرجاء قسم من أقسام الإنشاء.[2]

ج- أفعال تدل على الشروع في العمل و الإنشاء وهي: " طفق" و يقال "طبق" بكسر الباء, و"جعل" , "علق" ," أخذ" , " قام" ,"أنشأ" ,"هب" ,وذكر ابن هشام "هلهل" من أفعال هذا القسم وزاد الرضي: "أقبل" , " قرب" .

3/أفعال القلوب و التحويل: هذا القسم الثالث من الأفعال التي تدخل على المبتدأ أو الخبر فتنسخ حكمهما إلى النصب على المفعولية، وهي ظن و أخواتها، عدها ابن مالك آخر باب نواسخ الابتداء لأن جزئي الإسناد فيها مستويان في النصب, كما هما في باب الابتداء مستويان, فجعل الاستواء طرفا و الاختلاف وسطا.[3]

و أفعال هذا القسم تنقسم إلى قسمين:

---

[1]- ضياء جاسم محمد راضي, الجملة الإسمية في ديوان الفرزدق, رسالة ماجستير في اللغة العربية (أم درمان), ص 143.

[2]- عبد السلام هارون, الأساليب الإنشائية في النحو العربي, مكتبة الخانجي بمصر, ط 3 (1399ه-1979م)ص 46.

[3]- ضياء جاسم محمد راضي, الجملة الاسمية في ديوان الفرزدق, رسالة ماجستير في اللغة العربية (أم درمان), 1433ه-2012م ص 46,45.

أ-أفعال القلوب:
*- نوع مختص بالظن: وهي: « حجا, وعد, زعم, جعل الاعتقادية، هب».
*- نوع مختص باليقين: هي: « علم, وجد, ألفى, درى: بمعنى علم- تعلم بمعنى اعلم».
*-نوع صالح للظن و صالح لليقين: و هي: « ظن, حسب, خال, رأى».
ب-أفعال التحويل: و هي تدل على التحويل من وصف إلى وصف وهي: «صير, جعل, وهب, رد, تخذ, اتخذ, ترك».
4/ الجملة المنفية بليس و ما و لا: اختلف النحاة في ليس هل هي فعل أم حرف؟ فمنهم من يعدها فعلا ومنهم من يعدها حرفا و قد ذكر فعليتها سيبويه و غيره, بدليل اتصالها بالضمائر تقول لست و ليست, و ليسوا و زعم ابن السراج ان ليس حرف بمنزلة ما و تابعه أبو علي النحوي, و ابن شقير و جماعة وألحقها النحاة بكان و هي تعمل عملها فترفع المبتدأ و يسمى اسمها و ترفع الخبر و يسمى خبرها, و هي كلمة دالة على نفي الحال وغيره بقرنية نحو: ليس خلق الله مثله.

2- النواسخ الحرفية:

-أولا:
إن و أخواتها: و هي من الحروف المشبه بالفعل و تختص بالدخول على الجملة الاسمية، فتنصب ما كان مبتدأ و ترفع الخبر, و قد أجمع النحاة على أن فائدة "إن, أن" وهو التوكيد لمضمون الجملة، أي توكيد النسبة في الجملة الاسمية و نفي الشك و الانكار لها.
"لكن" للاستدراك و" كأن" للتشبيه أو الظن، و ليت للتمني ، لعل للترجي أو الاشفاق أو التعليل[1]، كقوله تعالى: ((فقولا له قولا لينا لعله يتذكر)) .
-ثانيا:
لا التي تنفي الجنس: تدخل لا على النكرة المفردة غير المنونة فتكون نافية للجنس, يقول سيبويه: ((ف "لا" لا تعمل إلا في نكرة من قبل إنها جوب في قولك هل من عبد او جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما انه لا يقع في هذه المساءلة إلا نكرة[2])) أما عملها في النص فيما بعدها من نكرات المفردة من غير تنوين و هي عند النحاة عاملة عمل "أن" لدخولها على المبتدأ و الخبر، فهي نقيضة إن و "لا" للنفي وإن للإثبات.
و "لا" عملها أربع شروط:
*-إن يتقدم اسمها.
*-أن لا يقترن خبرها ب "إلا".
*-أن يكون اسمها خبرها نكرتين.
*-أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر.[3]

[1]- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى, دار الطباعة للنشر والتوزيع, بيروت، ط1994م،ص 124.
[2]- سيبويه،الكتاب 275/2.
[3]- جما الدين ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى و بل الصدى, دار الطباعة للنشر والتوزيع, بيروت،ط 1997م،ص 190,